# بسبب انتهاكات السعودية.. منظمة دولية تدعو لمقاطعة "دافوس الصحراء"

التغيير

دعت منظمة حقوقية دولية إلى مقاطعة مبادرة مستقبل الاستثمار التي تعقد في المملكة ويطلق عليها (دافوس الصحراء).

ووجهت منظمة "Forward Freedom" الحقوقية رسالة إلى كبرى الشركات والصحف العالمية التي تعتزم المشاركة في دافوس الصحراء.

وقالت المنظمة "لا تجعلوا عملكم يُساهم في حملات تلميع جرائم حقوق الإنسان في المملكة، التي كان من أبشعها اغتيال الصحفي جمال خاشقجي".

وشملت رسالة منظمة "Forward Freedom" كبرى الشركات العالمية (مثل سامسونج وأوبر وسيمنس).

كما خاطبت الصحف العالمية (مثل بلومبيرج وفايننشال تايمز) التي تعتزم المشاركة في منتدى دافوس الافتراضي 2021.

ودعت المنظمة إلى الشركات والصحف العالمية إلى الانسحاب بشكل فوري من تلك المؤتمر نظراً لسجل المملكة الحقوقي السيء.

وقالت إن المملكة استخدمت الاجتماعات الدولية مثل مبادرة مستقبل الاستثمار وقمة مجموعة العشرين العام الماضي لإخفاء جرائمها العديدة لحقوق الإنسان خلف جدار من العلاقات العامة العالمية.

وأضافت "يجب ألا يساهم عملك في حملات العلاقات العامة للحكومة في المملكة أو جرائم حقوق الإنسان التي تم تبييضها نتيجة لذلك".

ومؤتمر دافوس الصحراء سيعقد يومي 27 و28 يناير الجاري، تحت شعار "النهضة الاقتصادية الجديدة".

ويأتي إقامة المؤتمر في وقت يشهد تراجعا اقتصاديا للمملكة التي تكافح معدلات بطالة عالية بعد أن ضرب جائحة كوفيد -19 سوق العمل.

وبلغ معدل البطالة في المملكة قرابة 15 بالمئة في الربع الثالث من 2020 بحسب بيانات رسمية.

وأظهرت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة، هبوط فائض ميزان التجارة الخارجية النفطية وغير النفطية للمملكة بنسبة 61.5%.

وهبط فائض ميزان التجارة على أساس سنوي، خلال الشهور الأحد عشر الأولى من 2020.

وبلغ فائض الميزان التجاري 38.7 مليار دولار، مقابل نحو 100.4 مليار دولار، خلال الفترة المناظرة من 2019.

وانخفضت قيمة الصادرات بنسبة 33.9% إلى 158.1 مليار دولار، كذلك هبطت الواردات 13.9% إلى 119.4

مليار دولار.

وهبطت قيمة الصادرات النفطية للمملكة، خلال الفترة المذكورة، بنسبة 40.6% إلى 109.2 مليارات دولار.

كان الفائض التجاري السلعي (نفطي وغير النفطي) للمملكة قد هبط بنسبة 25.7% خلال 2019 إلى 117.2 مليار دولار مقابل 157.8 مليار دولار في 2018.

وارتفع الدين العام للمملكة إلى 854 مليار ريال (227.7 مليار دولار) بنهاية 2020.